

آفاق دون تغيير تحجب وراءها قوى معقدة تواكب التحول في مشهد السياسات

في شهر إبريل من هذا العام، أعلنت الولايات المتحدة فرض تعريفات كبيرة على معظم شركائها التجاريين، في خروج كبير عن قواعد السياسة التجارية وأعرافها. ونظرا لما تتسم به الفترة الراهنة من تعقيدات وتقلبات، فضلا على الافتقار إلى اليقين بشأن السياسات المعلنة، كان عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي قد عرض مجموعة من التقديرات لخفض التوقعات بشأن النمو العالمي، تتراوح بين معتدلة وكبيرة، حسب أقصى مستويات حدة الصدمة التجارية.

وبعد مُضي ستة أشهر، ما هو وضعنا الآن؟ النبأ السار هو أن التأثير السلبي على الاقتصاد العالمي يأتي في الطرف المعتدل من نطاق التقديرات. وتشير التوقعات حاليا إلى أن النمو العالمي سيبلغ ٣,٢٪ هذا العام و٣,١٪ العام القادم، بفضل سرعة تكيف القطاع الخاص، الذي قام بتركيز الواردات في النصف الأول من العام وتحرك بسرعة فأعاد تنظيم سلاسل التوريد ليعيد توجيه تدفقات التجارة، والمفاوضات بشأن الصفقات التجارية بين بلدان مختلفة والولايات المتحدة وضبط النفس عموما في بقية العالم، والذي ساهم بوجه عام في الحفاظ على انفتاح النظام التجاري.

فهل نستخلص من ذلك أن الصدمة الناتجة عن الزيادة الكبيرة في التعريفات لم يكن لها أي تأثير على النمو العالمي؟ سيكون ذلك سابقا لأوانه وغير صحيح على حد سواء.

سابق لأوانه لأن معدل التعريفات الجمركية الفعلية في الولايات المتحدة لا يزال مرتفعا (حوالي ١٩٪)، والتوترات التجارية لا تزال تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، في حين لا يزال عدم اليقين بشأن السياسات التجارية كبيرا. وقد يزداد تأثير هذه التوترات بمرور الوقت مع تمرير الشركات تكاليف ارتفاع التعريفات إلى عملائها بالتدريج ومع تحويل مسار التجارة بصفة دائمة أكثر وتراجع كفاءة الاقتصاد العالمي بالتدريج. وتشير التجربة السابقة إلى أن الأمر قد يستغرق وقتا قبل ظهور الصورة الكاملة.

غير صحيح لأن هناك قوى مهمة أخرى، إلى جانب السياسة التجارية، تُشكّل آفاقا معقدة. ففي الولايات المتحدة، يؤدي تشديد سياسات الهجرة إلى تقلص عرض العمل من جانب العمالة المولودة في الخارج، وتلك صدمة عرض سلبية أخرى. ومع هذا، فقد وازن هذه الصدمة حتى الآن تراجع في الطلب على العمالة، يكاد يكون مكافئا لها،

نتيجة حدوث هدوء دوري بعد سنوات طويلة من النمو القوي للوظائف، الأمر الذي يهدد توازن سوق العمل، في حين لا يزال معدل البطالة دون تغيير يذكر. وثانيا، تظل الأوضاع المالية تيسيرية للغاية، مع تراجع قوة الدولار بعض الشيء. وثالثا، نحن نشهد انتعاشا قويا في الاستثمارات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي مقترنا بتوسع محدود في السياسة المالية عام ٢٠٢٦. وقوى الطلب هذه تدعم الناتج بينما تزيد الضغوط على الأسعار الناتجة عن التعريفات الجمركية.

وفي بقية العالم، هناك دوافع أخرى إلى جانب التعريفات الجمركية — مؤقتة وهيكلية على حد سواء — تساهم بدور هي أيضا. ففي الصين، وهي أشد البلدان تضررا من التعريفات الجمركية الأمريكية، يتوقع تراجع النمو بدرجة طفيفة وحسب، وذلك بفضل حدوث انخفاض حاد في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وطفرة استباقية في الصادرات إلى شركائها الآسيويين والأوروبيين، وبعض التوسع في الإنفاق من المالية العامة. وفي منطقة اليورو، كان لتوسع الإنفاق من المالية العامة في ألمانيا دور في تعزيز النمو عام ٢٠٢٥. وعاد تيسير الأوضاع المالية بالنفع على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وذلك نتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار. وظلت هذه الاقتصادات تبدي قدرة كبيرة على الصمود، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى قوة أطر سياساتها وتحسنها، وهو من الموضوعات التي يبحثها الفصل ٢.

غير صحيح أيضا لأنه، برغم التوازنات التي تعود إلى دوافع أخرى، فصدمة التعريفات الجمركية تُضعف آفاق النمو المتراجعة بالفعل. ويتوقع تباطؤ النمو العالمي في النصف الثاني من هذا العام، كما أن التعافي في العام التالي سيكون جزئيا وحسب. ومقارنة بالتوقعات في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ستكون النتيجة هي خسارة تراكمية في الناتج العالمي تبلغ ٠,٢٪ تقريبا بنهاية ٢٠٢٦. وفي الولايات المتحدة، خُفّضت التوقعات للنمو ورُفِعَت التوقعات للتضخم مقارنة بتوقعات العام الماضي، وهو ما يشير بوضوح إلى وقوع صدمة عرض سلبية.

ومن ثم، برغم الاستقرار الذي شهده النصف الأول من العام، لا تزال إشراقة الآفاق غير كافية، مع ميل المخاطر نحو التطورات السلبية. وها هي بعض المخاطر التي لها دور رئيسي في توازن الآفاق المتطورة:

أولا، ازدهار الذكاء الاصطناعي الحالي يسير إلى حد ما في نفس اتجاه ازدهار الدوت كوم في أواخر تسعينات القرن العشرين. ونظرة السوق المتفائلة إزاء تكنولوجيا جديدة — الإنترنت ثم الذكاء الاصطناعي — ترفع تقييمات الأسهم، وتذكي حالة من انتعاش الاستثمار المرتكز على التكنولوجيا، وتدعم الاستهلاك نتيجة للأرباح الرأسمالية

ورابعا، نرى حاليا ضغوطا متزايدة على المؤسسات التي تضع السياسات مثل البنوك المركزية. وإذا كُتِبَ لهذه الضغوط النجاح، فكثير من مكاسب المصادقية التي تحققت بشق الأنفس في صنع السياسات على مدار عقود طويلة قد يتعرض للضياع. فالثقة في البنوك المركزية وقدرتها على تحقيق استقرار الأسعار يسمح باستمرار ثبات التوقعات التضخمية حتى إذا أصيب الاقتصاد بصدمات كبيرة، مثلما حدث أثناء أزمة تكلفة المعيشة مؤخرا، على نحو ما وثقته أعداد سابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وفي حين أن مخاطر التطورات المعاكسة هي المهيمنة، فالصورة ليست معتمة تماما. هناك بضعة احتمالات مهمة تتجاوز النتائج المتوقعة يمكنها أن تساهم في سرعة تحول الآفاق إلى الجانب المشرق. أولا، العمل على تسوية مسألة عدم اليقين بشأن السياسات والحد منه يمكن أن يُحسِّن الاقتصاد العالمي بشكل كبير. ويوضح عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن حدوث تراجع ملموس في عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية العالمية، نتيجة لزيادة وضوح واستقرار اتفاقات التجارة الثنائية ومتعددة الأطراف، يمكن أن يرفع الناتج العالمي بنسبة ٠,٤٪ في الأجل القريب جدا. وتخفيض التعريفات الجمركية بناء على هذه الاتفاقات يضيف المزيد إلى احتمالات تجاوز النتائج المتوقعة بنحو ٠,٣٪. وثانيا، الذكاء الاصطناعي، بخلاف آثاره على الاستثمار، يمكن أن يُحسِّن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بشكل كبير. ويخلص هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى أنه، في ظل فرضيات بسيطة، يمكن لهذا العامل أن يضيف ٠,٤٪ أخرى إلى الناتج العالمي في الأجل القريب. ويؤكد هذا الأمر أنه يمكن للسياسات، وينبغي لها، أن تساعد على استعادة الثقة وإمكانية التنبؤ، وهو ما سيحسن آفاق النمو. وعلى مستوى السياسة التجارية، ينبغي أن يكون الهدف هو تحديث قواعد التجارة لتمثل انعكاسا لطبيعة العلاقات التجارية المتغيرة، والتطلع إلى تعميق العلاقات التجارية حيث أمكن.

وينبغي أن تهدف السياسة المالية إلى الحد من مواطن الضعف في المالية العامة بالتدريج وعلى نحو موثوق. ويشكل تحسين كفاءة الإنفاق العام مطلبا رئيسيا ويمكنه المساعدة على جذب الاستثمار الخاص، على النحو الوارد مناقشته في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير الرائد المالي. وينبغي أن تظل السياسة النقدية مُصمَّمة حسب الحاجة وأن تحتفظ بشفافيتها. أما المحافظة على استقلالية مؤسسات السياسة النقدية فهي شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وينبغي إتاحة الفرصة للمؤسسات التكنولوجية لكي تركز على مهامها الرئيسية وتزويدها بالأدوات اللازمة لذلك، بما فيها ما يتعلق بتوفير البيانات.

ويجب مواصلة بذل الجهود لتحسين الآفاق الأطول أجلا. وفي حين أن الاستقرار الاقتصادي الكلي شرط أساسي

الكبيرة. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة المحايد. وإذا استمر ازدهار الذكاء الاصطناعي دون توقف، ستنشأ المخاطرة من زيادة وطأة الضغوط على جانب الطلب، وهو ما يقتضي تشديد السياسات. وبالفعل، في الفترة بين يونيو ١٩٩٩ ومايو ٢٠٠٠، كان الاحتياطي الفيدرالي في حاجة إلى رفع سعر الفائدة الأساسي بنسبة تراكمية بلغت ١٧٥ نقطة أساس لاحتواء الضغوط التضخمية. ولكن المخاطرة تأتي أيضا من عدم تحقق توقعات الأرباح الهائلة في نهاية المطاف — وهذا ما يحدث في أغلب الأحيان عند ظهور تكنولوجيات جديدة للاستخدام العام. وتعديل أسعار الفائدة في السوق بشكل كبير، الذي يبحثه عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي بمزيد من التفصيل، يمكن أن يؤثر على الثروة والاستهلاك الكليين وأن تنتقل تداعياته إلى الأسواق المالية الأوسع.

وثانيا، الآفاق المتوقعة في الصين لا تزال ضعيفة. فبعد مُضي أكثر من أربع سنوات على انفجار فقاعة الإسكان، لم تستقر أوضاع هذا القطاع بعد. ولا يزال تقلص الاستثمارات العقارية مستمرا والاقتصاد يتأرجح على حافة دوامة الدين والانكماش. وهناك مصدر أكبر للقلق، فمن الصعب التكهن بمدى استمرار مساهمة الصادرات من الصناعات التحويلية بقوة في نمو البلاد. وهناك علامات متزايدة على أن الدعم المقدم على نطاق واسع لقطاع الصناعة التحويلية قد بلغ مداه وأنه يساهم بشكل كبير في سوء توزيع الموارد في الاقتصاد. ويتجلى ذلك في التناقض بين مكاسب الإنتاجية الكبيرة في بعض القطاعات الصناعية الرئيسية، مثل السيارات الكهربائية والألواح الشمسية، وعدم تحقيق مكاسب الإنتاجية الكلية. وكما يوثق الفصل ٣، بينما تتجه البلدان بشكل متزايد إلى استخدام السياسة الصناعية لإعادة تشكيل اقتصاداتها، فهذا الأمر غالبا ما يأتي مصحوبا بكثير من التكاليف على المالية العامة وتكاليف مستترة.

وثالثا، البلدان في حاجة إلى معالجة جادة للضغوط على مواردها العامة. ومع انخفاض آفاق النمو، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وزيادة ارتفاع مستويات الدين، والاحتياجات الجديدة في بعض البلدان إلى الإنفاق على بنود مثل الدفاع أو الأمن الوطني، تزداد الصعوبة في حل معادلة المالية العامة فتصبح البلدان معرضة للمخاطر، إذا وقعت صدمة خارجية كبيرة. وشهدت كل الاقتصادات المتقدمة الكبرى ارتفاعا في فروق العائد خلال فترة الموجة البيعية في إبريل، في حين شهدت فئة قليلة من بلدان الملاذ الآمن، مثل سويسرا، هبوطا واضحا في العائدات الأطول أجلا، انعكاسا للمخاوف المالية الأوسع نطاقا في أسواق السندات الرئيسية. حتى البلدان منخفضة الدخل أشد عرضة للمخاطر نظرا لانخفاض تدفقات المعونة الرسمية. وعدم وجود فرص عمل في عدد متزايد من البلدان يمكن أن يتحول بسرعة إلى إثارة قلق اجتماعية. وخاصة بين السكان الشباب العاطلين عن العمل والمحرومين من الحقوق.

ضروري، ينبغي أن تضمن الحكومات قدرة رواد الأعمال من القطاع الخاص على الابتكار والازدهار وتحقيق النمو مستقبلاً. وربما كان هناك ميل نحو تنفيذ سياسات صناعية قطاعية، تشير الأدلة برغم ذلك إلى أن فعاليتها يمكن أن تكون محدودة للغاية في حين أن آثارها الجانبية كبيرة. وينبغي بدلا من ذلك تفضيل استخدام السياسات الأفقية، مثل الاستثمار في التعليم، والبحوث العامة، والبنية التحتية العامة، والحوكمة الرشيدة، والاستقرار المالي والاقتصادي الكلي، وفي توفير بيئة تنظيمية تحقق التوازن الدقيق بين الحاجة إلى المرونة والابتكار في القطاع الخاص والحاجة إلى احتواء المخاطر.

وأخيرا، يجب مواصلة العمل على تقوية الأطر والمؤسسات متعددة الأطراف التي ساعدت على تحقيق مكاسب جمة على

مدار العقود الماضية. وإذا كان هناك سبب مهم وراء الصمود العالمي حتى الآن فهو أيضا ما عمدت إليه معظم البلدان من ضبط للنفس حيال الانتقام من السياسات التجارية، وسعت لعقد صفقات تجارية أفضل، كما أنها لا تزال تعمل في ظل معايير تجارية عالمية راسخة. وتلقي التوترات الجغرافية-السياسية مؤخرا الضوء على أن الحاجة إلى نظام عمل تعددي براغماتي وقادر على التكيف أصبحت أكبر الآن من أي وقت مضى. وفي حين أن من السهل التركيز على التكاليف والمصالح قريبة المدى، يظل التعاون في مواجهة التحديات العالمية هو الأساس الذي يُبنى عليه اقتصاد عالمي أكثر ازدهارا وصمودا.

بيير-أوليفييه غورينشا
المستشار الاقتصادي